ظرفا فانه يجب حينئذ تقديمه عليه ولو معرفة لقوله تعالى ان الينا
ايابهم ويجب ولو نكرة نحو ان في الدار رجلا نحو حق في قولك
ان البعث اي الحيوة بعد الموت حق لا ريب فيه والسابع
من التسعة خبر لا التي لنفي الجنس وهو ما اسند
الى اسمها وحكمه ايضا كحكم خبر المبتداء لما ذكرنا آنفا في خبر باب
ان لانهما من نواسخها لكن لا يتقدم على اسمه ولو كان ظرفا
لانها ضعيف عملا لانه عمل بالحمل على ان كما مر ويكثر حذفه لو كان
عاما ويجب عند بني تميم ان دل عليه قرينة قدمه لكونه عامله
مشابها بما قبله نحو لا عمل مرآء مقبول لان الريا يبطل الاعمال
لقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تبطلوا صدقاتكم بالمن والاذى
كالذي ينفق ماله رئاء الناس الآية والثامن من التسعة
اسم ما ولا المشبهتين بليس في معنى النفي والدخول على المبتدأ والخبر
ولهذا تعملان عملها كما مر وهو المسند اليه بعد دخولهما قدمهما
لكونهما اسمين لما قبلهما وحكمه كحكم المبتداء لما مر في بحثه فتذكر
نحو ما التكبر بالرفع اسم ما وقوله لايقا خبره للعالم لانه من اخلاق
الشياطين حيث قال انا خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين
مثال لما ونحو لا حسد بالتنوين حلالا لان الحسد حرام لما مر

من الحديث

من الحديث ولما فرغ من الاسم المرفوع شرع في الفعل المرفوع
فقال والمرفوع التاسع من التسعة الفعل المضارع الخالي
عن النواصب والجوازم واما الداخل عليه فمنصوب او مجزوم
لما مر وانما خص به لكونه مشابها باسم الفاعل لفظا ومعنى
واستعمالا نحو يحب الله تعالى التواضع وهو ضد التكبر لان التواضع
من اخلاق الانبياء والاولياء العارفين ولما فرغ من المرفوعات
شرع الى المنصوبات فقال واما المنصوب وهو ما اشتمل
على علم المفعولية فثلثة عشر بالاستقراء وهو على قسمين
اسم وفعل فالاسم اثنا عشر والفعل واحد والاسم اصل وهو
خمسة مفاعيل وملحق به وهو سبعة قدمها على المجرورات
لكثرة استعمالها وبحثها الاول منها المفعول المطلق سمي
به لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييده بالباء
او في او اللام او مع بخلاف المفاعيل الاربعة الباقية لعدم صحة
اطلاق صيغة المفعول عليها بلا تقييده بواحد منها فيقال
المفعول به او فيه او له او معه قدمه لكونه عامله بمعناه بخلاف
غيره فانه من متعلقات الفاعل وهو اسم ما فعله فاعل فعل
مذكور بمعناه وهو ثلثة اقسام تاكيدي ان لم يكن في لفظه

Copyright © King Saud University